أكدتها دراسة دولية حديثة :

نجاح الاندماج اليمن مع دول الخليج سيتشئ منطقة اقتصادية كاملة بحلول 2015م

صنعاء / سبأ

أكدت دراسة اقتصادية دولية صدرت حديثا أن نجاح اليمن ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في تحقيق مشروع الاندماج وفق منهجية مدروسة ترتكز على التكامل الاقتصادي سيثمر عن أقامة منطقة اقتصادية كاملة في العام 2015م.

وذكرت وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) أنّ الدراسة التي أعدها فريق من الخبراء الدوليين المتخصصين في مجال التكامل الاقتصادي وشددت على أهمية تقديم دول مجلس التعاون الخليجي كافة أوجه الدعم اللازمة لمساعدة اليمن في تطبيق مصفوفة الإصلاحات الاقتصادية التي ستسهم في دعم أمكانية الانتعاش الاقتصادي في اليمن .. مشيرة إلى أن انضمام اليمن إلى منطقة اقتصادية نشطة ومتكاملة سينعكس إيجابا على صعيد تقليص الفوارق الاقتصادية بينها وبين دول مجلس التعاون.

الدراسة التي حملت عنوان " اليمن ومجلس التعاون الخليجي تحديات الاندماج الاقتصادي " إلى أهمية بلورة صورة واضحة ومحددة لمعايير الاندماج الاقتصادي ترتكز على تحديد مواعيد زمنية محددة ودقيقة لكافة الارتباطات المتعلقة بعملية التأهيل الاقتصادي لليمن لتواكب الاقتصاديات الخليجية وكذا التحديد الواضح لمستوي الاندماج وربط اتجاهات التمويل الخليجي لليمن بهذه المعايير بما يضمن توجيه هذه التمويلات في أكثر المجالات ارتباطا بمشروع الاندماج.

وقالت الدراسة : "إن خارطة الطريق السليمة لتحقيق غاية الاندماج الاقتصادي لليمن في الاقتصاديات الخليجية ترتكز على ثلاثة مسارات بدءً بالمسار التمويلي والذي حققت الشراكة اليمنية – الخليجية انجازات ملموسة في تحقيق أهدافه من خلال قصة النجاح التي توجت جهود التنسيق المشترك لعقد مؤتمر لندن للمانحين في منتصف نوفمبر المنصرم وما ترتب عن هذا النجاح من حصول اليمن على سقف تعهدات تمويلية بلغت خمسة مليارات دولار باستيفاء تمويلات إضافية للسقف المعلن خلال المؤتمر والبالغ " 4.7 مليارات دولار".. فيما يتمثل المسار الثاني "بالاستثمارات المشتركة.

وشددت الدراسة على ضرورة أن تسهم الإصلاحات اليمنية المستهدفة في توفير بيئة استثمارية ملائمة وجاذبة، و الحد من تداخل اختصاصات المؤسسات الحكومية " الهيئة العامة للاستثمار والهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني" – وهو ما تم مؤخرا بدمج المؤسستين "وتشكيل هيئة عليا للاستثمار برئاسة رئيس الوزراء – وزيادة مساحة اتخاذ القرار من قبل المستثمرين من قبيل تمكينهم من اختيار وتحديد مواقع الاستثمار .

كما شددت على التقليل من تشويه الاقتصاد الوطني أثناء جذب ألرأسمال الأجنبي بالانتقال من الإعفاءات الضريبية إلى المنح الاستثمارية القائمة ودعوة المستثمرين الخليجيين للمساهمة في تقييم التحسن في مناخ الاستثمار كوسيلة لرصد ومتابعة التقدم المحقق في تنفيذ معايير الانضمام اليمني لدول مجلس التعاون الخليجي.

ودعت الدراسة إلى رفع القيود التي مازالت تحول دون انضمام اليمن لمنظمة التجارة العالمية باعتبار انضمام الجمهورية اليمنية للمنظمة العالمية سيوفر زخما أضافيا لتحسين مناخ الاستثمار في اليمن .. مشددة على ضرورة التسريع بهذا الانضمام وتبني المعايير المتبعة في دول المجلس والمتعلقة بالانضمام لمنظمة التجارة العالمية .. منوهة بضرورة استكمال المسار الثالث للتأهيل الاقتصاد اليمني للاندماج في اقتصاديات دول مجلس التعاون والمتمثل بتعديل التشريعات القانونية اليمنية وتطويرها وتحديثها ومواءمتها مع التشريعات القانونية السارية في دول مجلس التعاون الخليجي.

وحول القضايا المتعلقة بمستقبل العمالة اليمنية في الأسواق الخليجية،قللت الدراسة من إمكانية تحقيق معدلات انتقال مرتفعة للعمالة اليمنية إلى الأسواق الخليجية ".

وقالت" إن الظروف السكانية في دول الخليج تشابه ذات الظروف الموجودة في اليمن حيث تواجه دول مجلس التعاون الخليجي مشاكل حقيقة في هيكلة سوق العمل بصورته الحالية الأمر الذي يرجح احتمالات زيادة الحواجز أمام العمالة الأجنبية للانتقال إلى الأسواق الخليجية".

وأكدت الدراسة أن النطاق المتوقع لهجرة العمالة اليمنية لن تكفي لحل المشاكل المرتبطة بالنمو السريع للعمالة اليمنية الداخلة إلى سوق العمل سنوياً.. وتوقعت الدراسة أن تحتاج اليمن بحلول العام 2015م إلى توفير ما يزيد عن ثلاثة ملايين وظيفة جديدة ".

وأوصت برفع مستوى مهارات القوي العاملة اليمنية عبر انتهاج سياسيات حكومية تفضي إلى الحد من معدلات التسرب من التعليم الأساسي ورفع مستوي الالتحاق بالتعليم الثانوي والفني وتطوير المناهج بالتركيز على زيادة مقررات العلوم واللغات في التعليم الأساسي، ورفع مستوي التدريب والتأهيل للكادر التربوي القائم على العملية التعليمية.

كما أوصت باستحداث حوافز جاذبة تؤثر في زيادة الطلب على التعليم من قبيل التفاوض مع دول مجلس التعاون الخليجي حول" تخصيص حصة عمالة لليمن".

وجعل حوافز الاستثمار مشروطة بمسألة تدريب العمالة اليمنية "وكانت إحصائية رسمية تضمنتها دراسة صدرت حديثا عن قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية بوزارة التخطيط والتعاون الدولي قد أكدت أنّ الاستثمارات السعودية تصدرت قائمة الاستثمارات الخليجية في اليمن بنسبة 85.6 في المائة، فيما احتلت الاستثمارات الإماراتية المرتبة الثانية بنسبة 13.9 في المائة تقريباً من إجمالي الكلفة الاستثمارية للاستثمارات الخليجية، بينما جاءت الاستثمارات الكويتية في المرتبة الثالثة.

وبحسب أحدث التقارير الرسمية فأن حجم التبادل التجاري بين اليمن ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربي بلغ العام الماضي 2006م " 443 "ملياراً و725 مليونا و753 ألف ريال، وبزيادة بلغت اثنين وعشرين مليار ريال عن العام 2005 الأمر الذي رجح كفة الميزان التجاري لصالح دول مجلس التعاون.

وبلغ إجمالي الواردات اليمنية من دول الخليج خلال العام الماضي 361 ملياراً و879 مليونا و874 ألف ريال، فيما بلغ إجمالي الصادرات اليمنية إلى دول المجلس خلال المدة نفسها 81 ملياراً و 845 مليوناً و 879 ألف ريال مقارنة بقيمة الصادرات الخليجية إلى السوق اليمنية خلال العام 2005 م، والتي بلغت " 331 "مليار ريال وتمثل نسبة 35.6 في المائة من واردات اليمن.

التطورات الاقتصادية والمالية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال العام 2006م

5 - 6

3ـ الميزانية المجمعة للبنوك

دولة الإمارات العربية المتحدة

سجلت الميزانية الموحدة للبنوك ارتفاعا بنسبة 42% خلال عام 2005م لتصل إلى 173.73مليار دولار مقارنة مع 122.5 مليار دولار في نهاية عام 2004 . وقد شكلت القروض والسلف ما نسبته 58.31% من أصول هذه البنوك ، بينما شكلت الودائع لجميع العملاء ما نسبته 63% والاحتياطيات ما نسبته 13.65%.كما واصلت الميزانية ارتفاعها الربعين الأول والثاني من عام 2006م، لتسجل زيادة بمقدار 30.6 و13.5 مليار دولار على التوالي مقارنة مع نهاية العام الماضي (جدول7) .

مملكة البحرين

شهدت الميزانية الموحدة للجهاز المصرفي (المصارف التجارية والوحدات المصرفية الخارجية وبنوك الاستثمار) ارتفاعا من 118.9مليار دولار في نهاية عام 2004م لتصل إلى 140.4مليار دولار في نهاية عام 2005م أي بارتفاع نسبته 18.1% . ومن ضمن مكونات الميزانية، واصلت الميزانية الموحدة للمصارف التجارية ارتفاعها لتسجل 16.54 مليار دولار في نهاية 2005م مقارنة مع 14.6 مليار دولار سجلت في نهاية عام 2004م ، أي بارتفاع بلغت نسبته 11.7% ، وارتفع إجمالي الموجودات الأجنبية من 4.2 مليار دولار ليصل إلى4.65 مليار دولار خلال نفس الفترة ، كما ارتفع إجمالي المطلوبات الأجنبية من 2.84 مليار دولار ليصل إلى 2.88مليار دولار في الفترة المذكورة . ومن ناحية أخرى ارتفع إجمالي ودائع القطاع الخاص (بالعملة المحلية والعملات الأخرى) في نهاية 2005 إلى 8.9 مليار دولار أي بنسبة 11.1% عما كان عليه في نهاية عام 2004م بينما انخفضت ودائع الحكومة خلال نفس الفترة إلى 1.75 مليار دولار مقابل 1.76 مليار دولار. كما واصلت الميزانية الموحدة للجهاز المصرفي ارتفاعها في نهاية الربعين الأول والثاني من عام 2006 لتسجل زيادة بمقدار 11 و22.6 مليار دولار على التوالي مقارنة مع نهاية العام السابق (جدول رقم7).

المملكة العربية السعودية

حققت الميزانية الموحدة للجهاز المصرفي ارتفاعا بنسبة 15.8% خلال عام 2005م لتصل إلى 202.4مليار دولار مقارنة مع 174.8 مليار دولار في نهاية عام 2004م ، حيث ارتفع إجمالي المطلوبات بنسبة 21.5% ليبلغ حوالي 158.9 مليار دولار ، بينما انخفض إجمالي الأصول الأجنبية بنسبة 1.5% ليبلغ نحو 24.4 مليار دولار . وبالنسبة لإجمالي المطلوبات الأجنبية فقد ارتفعت بنسبة 42.2% لتبلغ نحو 17.3مليار دولار ، وبذلك انخفض صافي الأصول الأجنبية بنسبة 43.9%ليبلغ نحو 7.04 مليار دولار. أما بالنسبة لرأس المال واحتياطات المصارف التجارية فقد ارتفعا بنسبة 27.5% ليبلغا نحو 17.8 مليار دولار ، كما حققت المصاريف التجارية أرباحاً بلغت 6.82 مليار دولار مع نهاية عام 2005 . كما واصلت الميزانية الموحدة للجهاز المصرفي ارتفاعها في نهاية الربعين الأول والثاني من عام 2006 لتسجل زيادة بمقدار 10.2 و 14.7مليار دولار علي التوالي مقارنة مع نهاية العام السابق.

سلطنة عمان

ارتفع إجمالي موجودات / مطلوبات المصارف التجارية في نهاية عام 2005م بنسبة 13.7% لتصل إلى 14.46 مليار دولار مقارنة مع 12.7 مليار دولار في نهاية عام 2004م. وقد شكلت الودائع بأنواعها (الحكومية / القطاع الخاص) ما نسبته 76.8% من ميزانية هذه البنوك ، حيث ارتفعت الودائع الحكومية خلال عام 2005م لتصل إلى 4.66 مليار دولار مقارنة مع 1.30 مليار دولار سجلت في يونيو 2004 ، كما ارتفعت ودائع القطاع الخاص بنسبة 23.1% لتصل إلى 9.8 مليار دولار مقارنة مع 7.5 مليار دولار خلال نفس الفترة. كما واصلت الميزانية المجمعة للجهاز المصرفي ارتفاعها في نهاية الربعين الأول والثاني من عام 2006 لتسجل ارتفاعا بمقدار 910 و 1480 مليون دولار على التوالي مقارنة مع نهاية العام السابق.

دولة قطر

واصلت الميزانية الموحدة للمصارف التجارية العاملة في دولة قطر ارتفاعها خلال عام 2005 لتصل إلى 35.8 مليار دولار مقارنة بنحو 25.3 مليار دولار في نهاية عام 2004م أي بنسبة بلغت 41.6%. وقد جاءت هذه الزيادة في جانب المطلوبات نتيجة مساهمة جميع البنود في الميزانية ماعدا بند المخصصات ولاسيما الزيادة التي تحققت في ثلاث بنود رئيسية هي ودائع العملاء بنسبة 40.5% وأرصدة البنوك بنسبة 30.7%، بالإضافة إلى حقوق الملكية بنسبة 35.6% . وبالنسبة لجانب الموجودات فقد استأثرت أربعة بنود في الزيادة، هي التسهيلات الائتمانية بنسبة 40.9% والأرصدة لدى البنوك بالخارج بنسبة 53.6% ، في حين حققت كل من الاستثمارات المحلية والأرصدة لدى مصرف قطر المركزي زيادة بنسبة 22% و 57.5% على التوالي. كما واصلت الميزانية الموحدة للجهاز المصرفي ارتفاعها في نهاية الربعين الأول والثاني من عام 2006 لتسجل زيادة بمقدار3.21 و 5.9 مليار دولار علي التوالي مقارنة مع نهاية العام السابق (جدول7).

دولة الكويت

سجل إجمالي الميزانية الموحدة للبنوك المحلية في نهاية 2005م ارتفاعا قيمته 9.05 مليار دولار بنسبة 14% ليصل إلى 74.01 مليار دولار مقابل نحو 64.96 مليارا في نهاية 2004. فعلى جانب الموجودات جاء ذلك الارتفاع أساسا نتيجة للزيادة في كل من مطالب البنوك المحلية على القطاع الخاص بما قيمته 7.36 مليار دولار وبنسبة 19.9% والموجودات الأجنبية بما قيمته 2.16 مليار دولار وبنسبة 19% . أما على جانب المطلوبات ، فقد جاء ذلك الارتفاع نتيجة للزيادة في كل من ودائع القطاع الخاص بنسبة 13.5% وحقوق المساهمين بنسبة 22.3%. وسجل اجمالي الميزانية المجمعة للبنوك المحلية في نهاية الربعين الأول والثاني من عام 2006 ارتفاعا بمقدار 6.07 و7.87 مليار دولار على التوالي مقارنة مع نهاية العام السابق.

خامساً : أسواق الأوراق المالية :

شهدت أسواق الأوراق المالية في دول المجلس خلال عام 2005 ارتفاعاً كبيراً في حركة التداول ومستويات الأسعار وعدد الشركات المدرجة في الأسواق ، ولقد ساهمت العديد من العوامل في إحداث هذا التحول من أهمها نمو العائدات النفطية لدول المجلس والذي انعكس إيجابا على معدل النمو الاقتصادي وارتفاع الطلب المحلي الحكومي والخاص مما أسهم في تحقيق كثير من الشركات المدرجة في السوق لأرباح كبيرة، وبقاء معدلات الفائدة على العملات المحلية منخفضة نسبياً ، بالإضافة إلى زيادة السيولة في الاقتصادات المحلية ، هذا إلى جانب التأثير الإيجابي لقرار السماح للأجانب بتملك الأسهم في معظم أسواق الأوراق المالية في المنطقة وتأسيس الكثير من الشركات وإدراجها في الأسواق.

وقد بلغت القيمة السوقية للأسهم المتداولة في أسواق الأوراق المالية في دول المجلس 1384.8 مليار دولار مع نهاية عام 2005 مقارنة مع 563.44 مليارا في نهاية العام السابق بمعدل نمو بلغ 146%. وقد استحوذت الأسهم السعودية على ما نسبته 79.7% من إجمالي القيمة (1103.6 مليار دولار) ، وجاءت الأسهم الإماراتية بالمرتبة الثانية وبنسبه 10.1% (139 مليار دولار) ، ثم الأسهم الكويتية وبنسبه 7.1%(97.3 مليار دولار)، في حين شكلت الأسهم القطرية و العمانية والبحرينية ما نسبته 2%(28.25 مليار دولار) و 1 % (15.84 مليار دولار) و0.05% (0.713 مليار دولار) على التوالي،كما وانخفضت هذة القيمة الى 467.9 مليار دولار في نهاية النصف الأول من العام الجاري،. أما فيما يتعلق بمؤشر الأسعار، فقد شهدت أسواق الأوراق المالية في دول الخليج بدون استثناء ارتفاعاً قياسياً بلغ في المتوسط 71.8% في نهاية عام 2005 مقارنة باقفال عام 2004، حيث ارتفع مؤشر السوق الإماراتي بنسبه 110%، وارتفع مؤشر السوق السعودي بما نسبته 103.7%، بينما ارتفع مؤشر السوق الكويتي بما نسبته 78.6%، في حين ارتفع مؤشر الأسعار في سوق الأوراق المالية في كل من دولة قطر، سلطنة عمان، ومملكة البحرين بما نسبته 70.2% و 44.45 % و 23.8% على التوالي. ومن ناحية أخري فقد انخفض المؤشر السعري في أسواق الأوراق المالية في دول المجلس خلال النصف الأول من عام 2006م بنسبة بلغت في المتوسط 19.65%،حيث كان أكبر انخفاض في سوق الامارات للاوراق المالية(35.6%)،في حين كان الأدنى في سوق البحرين للاوراق المالية(6.8%) مقارنة مع اقفال عام 2005م .

دولة الإمارات العربية المتحدة

تشير حركة مؤشر سوق الإمارات للأوراق المالية الذي بدأ العمل به منذ الأول من يناير 2001 ، إلى أن قيمة التداولات في أسهم الشركات المدرجة في السوقين (أبو ظبي ودبي) والتي وصل عددها إلى 89 شركة في نهاية عام2005 ، قد بلغت 139مليار دولار، وبلغت القيمة السوقية للشركات المدرجة في السوق228.6 مليار دولار. وارتفع المؤشر العام الذي اتخذ سنة 2001 كسنة أساس ليبلغ 6839.97 نقطة مقارنة مع 3251.6 نقطة سجلت في نهاية عام 2004م ، أي بزيادة 110%.أما خلال النصف الأول من عام 2006م،فقد بلغت قيمة التداولات في أسهم الشركات المدرجة في السوق نحو 73 مليار دولاروالتي وصل عددها الى 95 شركة، وانخفض المؤشر السعري بنسه 35.6% ليسجل 4403.82 نقطة مقارنة مع نهاية العام السابق .

مملكة البحرين

شهد أداء سوق البحرين للأوراق المالية نمواً ملحوظا خلال عام 2005م بالمقارنة مع عام 2004م، فقد ارتفع مؤشر البحرين العام بنسبة 23.8% من 1773.7 نقطة في نهاية عام 2004م إلى 2195.8 نقطة في نهاية العام 2005م ، وبلغت قيمة المؤشر 2046.2 نقطة مع نهاية النصف الأول من عام 2006م. وارتفعت القيمة السوقية للشركات المدرجة إلى 17.4 مليار دولار مقابل نحو13.6 مليار دولار في نهاية عام 2004 مسجلا بذلك نموا نسبته 28% ، في حين بلغت هذة القيمة نحو 17.3مليار دولار مع نهاية النصف الأول من عام 2006م، كما ارتفعت قيمة الأسهم المتداولة بنسبة 53% في نهاية عام 2005م من 465.4 مليون دولار إلى نحو 713مليون دولار خلال نفس الفترة،في حين بلغت ما مقداره 378 مليون دولار مع نهاية النصف الأول من عام 2006.

المملكة العربية السعودية

واصلت سوق الأسهم السعودية خلال عام 2005م أداءها القوى مدعوما بظهور نتائج مالية قوية للشركات السعودية المساهمة والتطورات الايجابية في أسواق النفط العالمية ، ودخول عدد كبير من المستثمرين الجدد إلى السوق . ففي نهاية 2005، أغلق مؤشر السوق (1985=1000) بزيادة نسبتها 104% عما كان عليه في نهاية العام السابق كأعلى ارتفاع سنوي منذ تأسيسه عام 1985 ليبلغ حوالي 16712.64 نقطة مقارنة بنحو 8206.2 نقطة في نهاية عام 2004م ، في حين انخفضت قيمة المؤشر في منتصف عام 2006 ليبلغ 13145.26 نقطة. وارتفعت أيضا القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة خلال عام 2005م بنسبة 133% لتبلغ نحو 1103.6مليار دولار مقارنة مع نحو 473 مليارا سجلت في نهاية العام السابق، في حين بلغت هذه القيمة نحو 355.4 مليار في منتصف عام 2006م. كما ارتفعت القيم السوقية للأسهم المصدرة في السوق بنسبة 112% من 306.4 مليار دولار إلي 650.13 مليارا خلال نفس الفترة،في حين انخفضت هذة القيم الي نحو 525.06 مليار مع نهاية النصف الأول من عام 2006م (جدول8).

سلطنة عمان

ارتفع الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم المتداولة باتخاذ الأول من يناير 1995 كفترة أساس بنسبة 44.45 % ليسجل 4875.1 نقطة في نهاية عام 2005م بالمقارنة مع 3375.05 نقطة سجلت في نهاية عام 2004م، في حين انخفضت قيمة المؤشر بما نسبته 0.27% ليسجل 4862.1 نقطة مع نهاية شهر يونيو 2006. وقد بلغ إجمالي قيمة التداول 15.84 مليار دولار مع نهاية عام 2005م بالمقارنة مع 13.59 مليار دولار في نهاية العام السابق ، أي بانخفاض بلغت نسبته 16.6%، في حين بلغ اجمالي التداول ما مقدارة 2.2 مليار دولار مع نهاية النصف الأول من عام 2006م.

دولة قطر

واصل سوق الدوحة للأوراق المالية أداءه القوي خلال العام2005م وبنفس الوتيرة التي كان عليها خلال الأعوام السابقة ، حيث سجل المؤشر السعري العام ارتفاعا بلغت نسبته 70.2% من 6493.6 نقطة في نهاية عام 2004م إلى 11053.06 نقطة في نهاية عام 2005م. كما ارتفعت قيمة الأسهم المتداولة من 6.34 مليار دولار إلى نحو 28.25مليار دولار خلال نفس الفترة، وبلغت القيمة السوقية للشركات المدرجة في السوق ما مقداره 87.14 مليار دولار في نهاية عام 2005م، ارتفاعا من40.44 مليارا سجلت في نهاية العام السابق. أما خلال النصف الأول من العام الجاري، فقد شهدت التداولات تراجعا حادا،حيث انخفض المؤشر السعري بما نسبته 30.9% مقارنة مع اقفال العام 2005م ليسجل 7628 نقطة،كما وانخفضت قيمة الأسهم المتداولة الي نحو 4.96 مليار دولار،وانخفضت القيمة السوقية للشركات المدرجة بنسبة 26% الي 64.1 مليار دولار مقارنة مع نهاية العام السابق(جدول8).

مؤتمر المرأة في عالم الاقتصاد والأعمال التجارية يبدأ أعماله في مسقط

مسقط / بنا :

بدأت في مسقط أمس أعمال مؤتمر المرأة في عالم الاقتصاد والأعمال التجارية بحضور عدد من صاحبات الأعمال البارزات في عالم الأعمال التجارية لعام 2007 تحت رعاية السيدة علياء بنت ثوينى ال سعيد.

وفى كلمة للسيدة علياء قالت أن هذا المؤتمر جاء متميزا نظرا للمشاركة الكبيرة من المتحدثات من داخل سلطنة عمان وخارجها اللائي يتمتعن بخبرات كبيرة في مجال عالم الأعمال والاقتصاد مشيرة إلى أن المؤتمر يحفل بمشاركة أكثر من 250 امرأة يمثلن مختلف القطاعات الاقتصادية.

وأضافت أن المؤتمر يعتبر فرصة لصاحبات الأعمال المبتدئات وحافزا لهن للاستمرار والاستفادة من خبرات صاحبات الأعمال اللائي قطعن شوطا كبيرا في مجال الأعمال التجارية والاقتصادية مشيرة إلى أن المؤتمر سيكون شبه سنوي.

وأعربت عن أملها بان يتم خلال الفترة المقبلة إنشاء جمعية خاصة لصاحبات الأعمال بسلطنة عمان حتى يتاح لهن الاطلاع المستمر لمعرفة ما يحدث في العالم من مستجدات في مجالات المال والاقتصاد والتجارة مؤكدة أن المرأة العمانية وصلت إلى مستوى عال وهى الآن تشغل وظائف في مختلف المجالات.

من جانبها قالت الشيخة حصة سعد العبدالله الصباح رئيسة مجلس صاحبات الأعمال العربيات في كلمة لها أن صاحبات الأعمال في دول مجلس التعاون الخليجي وفى الدول العربية قد نجحن بشكل كبير في تولي الأعمال التجارية من خلال تنفيذ العديد من المشاريع الصغيرة والمتوسطة مؤكدة أن المرأة الخليجية والعربية قد نالت الاحترام والتقدير من كافة شرائح المجتمع كونها تمثل نصف المجتمع.

اليوم.. الهيئة الاستشارية لمجلس "التعاون" تجتمع في مسقط

الرياض / واس :

يعقد أعضاء الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية اجتماعهم الثاني من الدورة العاشرة في العاصمة العمانية مسقط اليوم الاثنين وذلك لاستكمال دراسة موضوع تعزيز بيئة العمل في القطاع الخاص، والمكلفة بدراسته من قبل المجلس الأعلى في دورته (27) التي عقدت في الرياض ديسمبر الماضي.

تجدر الإشارة إلى أنه سيسبق اجتماع الهيئة الاستشارية، اجتماع للجنة دراسة تعزيز بيئة العمل في القطاع الخاص المنبثقة من الاجتماع الأول للهيئة الاستشارية، حيث ستقوم هذه اللجنة بدراسة موضوع بيئة العمل في القطاع الخاص من جميع جوانبه، لتقوم في نهاية أعمالها بوضع مشروع مرئيات الهيئة الاستشارية حول هذا الموضوع.

120 % ربح قطاع العقار البحريني

المنامة / كونا :

تشهد سوق العقارات في البحرين انتعاشا وطفرة كبيرة، لاسيما في ظل النهضة العمرانية وتنوع الفرص الاستثمارية في السوق البحرينية العقارية، فيما أجمع عقاريون وممثلو شركات عقارية عاملة في البحرين على أن سوق العقارات البحرينية سوق واعدة ومن بين أكثر الأسواق الخليجية نموا.

وقال مساعد المدير لتطوير الاعمال في شركة الارجان العالمية العقارية أحمد يونس إن سوق البحرين العقارية من بين أكثر الأسواق العقارية نموا من حيث وتائر التوسع والانتشار والعائد المادي والربحية النقدية.

وأضاف أن المتتبع للتطور الذي تشهده سوق العقارات في البحرين يلاحظ أن معدل الربحية خلال السنوات الخمس الماضية زاد بأكثر من 120% في حين أن الانتشار العمراني والمشاريع الانشائية زادت بمعدل الضعف.

وأوضح أن المنزل السكني الذي كان يكلف حوالي 50 ألف دينار بحريني (الدولار يعادل 0.38 دينار بحريني) تصاعد سعره حاليا حوالي 120% مشيرا الى أن هناك طلبا متزايدا على العقار في مختلف أنحاء البحرين.

واستبعد يونس امكانية تعرض أسواق العقار في البحرين الى ظاهرة انهيار الأسواق بسبب التضخم الكبير في الأسعار أو ما يعرف بظاهرة "الفقاعة" إذ قال "إن سوق العقار يمرض ولكن لا يموت" مشيرا الى أن كل المؤشرات تدل على امكانية النمو وليس التراجع أو حتى الاستقرار.

من جانبه أكد نائب المدير العام في شركة البحرين والكويت للاسكان والتعمير "اسكان" فرع البحرين فهد المسلم أن هناك "اقبالا كبيرا على سوق العقارات في البحرين موضحا أن شركات العقارات في البحرين لا تواجه مشاكل في تسويق وترويج مشاريعها العقارية.

وأوضح أن وتائر النمو المتسارعة شجع العديد من الشركات ومن بينها شركة "اسكان" بالتوسع سواء بالمشاريع العقارية أو بالصناعات المصاحبة لها، مدللاً على زيادة الطلب على العقارات والمشاريع العقارية في السوق البحرينية بأن الشركة استطاعت أن تسوق مشروعا عقاريا كاملا في ظرف ثلاثة أيام وهي مدة قياسية.

فريق الغوص الكويتي يقوم بتركيب مرابط بحرية في جزيرتي أم المرادم وقاروه

الكويت / كونا:

قام فريق الغوص التابع للجمعية الكويتية لحماية البيئة بتركيب 20 مربطا بحريا في جزيرتي أم المرادم وقاروه بمواقع الشعاب المرجانية.

وقال مسؤول العملية محمود اشكناني ان بعض الغواصين قاموا باطعام أسماك الشعاب المرجانية بمواد غذائية وهو امر يسبب خللا في التوازن البيئي للحياة البحرية .واعرب اشكناني عن امله بان يتوقف الغواصون عن ذلك الأمر حماية للبيئة البحرية.

وأوضح أن هذا الجهد الذي تم بدعم من الهيئة العامة للبيئة يأتي ضمن خطط هادفة الى تحقيق الرسالة الرئيسية للفريق وهي المساهمة في حماية الحياة البحرية.والمرابط البحرية عبارة عن قطعة من مادة الفيبرغلاس تطفو على سطح الماء ومربوطة في سلك حديدي سميك وعليها لافته ضوئية.وتحيط تلك المرابط بالشعاب المرجانية بمسافة 10 امتار للتنبيه علي وجود هذه الشعاب ولمساعدة الزوارق على أخذ الحيطة والتخفيف من سرعتها حين الاقتراب منها.

ولفريق الغوص أهدافاً عدة، أهمها تشجيع العمل التطوعي وايقاف التلوث البحري وتأهيل البيئة البحرية واعداد كوادر وطنية في مجال العمليات البحرية والغوص.

اليوم.. السعودية تستضيف المؤتمر السادس لصحة الأسرة الخليجية

الرياض / وام :

تستضيف الرياض اليوم المؤتمر السادس لصحة الأسرة الخليجية الذي يقام في قاعة الملك فيصل للمؤتمرات بمشاركة خليجية وعالمية تناقش الجديد في صحة الأسرة والرعاية الصحية وطب الأسرة.

وذكر الدكتور حمد المانع وزير الصحة السعودي أن المؤتمر يتناول نماذج متميزة في تطبيق طب الأسرة واستراتيجيات الإدارة الصحية واستراتيجيات نظام طبيب لكل أسرة في منطقة الخليج وتطبيق أنظمة الضمان الصحي ودور الرعاية الصحية الأولية والتعليم والتدريب الطبي وتحسين الخدمة الصحية في طب الأسرة والرعاية الصحية الأولية.

ولفت الوزير إلى أنه ستشارك في المؤتمر نخبة من العلماء المتميزين في مجالات طب الأسرة والمجتمع والرعاية الصحية الأولية من داخل المملكة وخارجها .

من جانبه أكد وكيل وزارة الصحة السعودية للتخطيط والتطوير رئيس اللجنة العليا المنظمة للمؤتمر الدكتور عبيد بن سليمان ان دول المجلس ركزت على متابعة ورصد المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والتطور التكنولوجي المتسارع التي أسهمت في ارتفاع تكاليف الخدمات الصحية على مستويات التشخيص والوقاية والعلاج ولكن هذه الدول عملت بالمقابل على توفير التمويل اللازم للخدمات الصحية وتحقيق التناسي بين التحولات الطارئة وتطلعات متلقي الخدمات العلاجية وعلى توفير كافة المتطلبات التي تهدف لتعزيز الخدمات العلاجية والتشخيصية ذات الجودة العالية بما في ذلك توفير الكوادر البشرية المتخصصة في مجال طب الأسرة والمجتمع ..وعملت كذلك على تطبيق مفاهيم الإدارة والأساليب الحديثة في مجال تقديم الخدمات الصحية.

الأمير الوليد بن طلال يقوم بزيارة رسمية لماليزيا

كوالالمبور/متابعة/فراس اليافعي:

وصل صاحب السمو الملكي الأمير الوليد بن طلال بن عبد العزيز آل سعود، رئيس مجلس إدارة شركة المملكة القابضة إلى مطار عاصمة ماليزيا كوالالمبور مع الوفد المرافق المكون من بعض أعضاء شركة المملكة القابضة.

وخلال زيارة الأمير الوليد لماليزيا، التقى سموه بدولة رئيس الوزراء الماليزي عبد الله احمد بدوي في مكتبه لمناقشة العلاقات الثنائية والتطورات في المنطقة. ومن ثم حضر سموه احتفال رسمي في الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا (IIUM) بمناسبة منحه شهادة دكتوراه فخرية بتقدير امتياز في إدارة الأعمال سلّمها سموه سلطان ولاية باهانج والرئيس الفخري للجامعة الإسلامية العالمية صاحب السمو الملكي سلطان حاجي احمد شاه المستعين بالله. ومن ثم توجه الأمير الوليد لمركز كوالا لمبور للمؤتمرات للمشاركة في حفل رسمي آخر قام خلاله رئيس الوزراء عبد الله بدوي بمنح الأمير الوليد شهادة دكتوراه فخرية في القانون من مركز التعليم العالمي في التمويل الإسلامي بماليزيا (INCEIF)) تقديراً لدعم سموه السخي للشعب الماليزي عن طريق المساهمات المستمرة للجوانب الإنسانية والمشاريع الثقافية والتعليمية التي تدعم التفاهم بين العالم الإسلامي والغرب.

وقد كان الأمير الوليد قد قام بزيارة لماليزيا الشهر الماضي للقاء السلطان ميزان زين العابدين سلطان، ودولة رئيس الوزراء معالي الأستاذ عبد الله بن حجي أحمد بدوي، ومعالي نائب رئيس الوزراء السيد محمد عبدالمجيد بن عبدالرزاق، ومعالي وزير الخارجية الماليزي السيد سيد حامد بن سيد جعفر البارئ. وخلال الزيارة ذلتها، أقيم حفل رسمي رعاه معالي نائب رئيس الوزراء السيد محمد عبدالمجيد بن عبدالرزاق بمناسبة توقيع إتمام صفقة الاستحواذ على فورسيزنز Four Seasons في لانكاوي ماليزيا التي أعلنتها شركة المملكة للاستثمارات الفندقية (KHI) في مارس 2007م، وذلك ضمن خطة الشركة لتوسيع تواجدها في القارة الآسيوية بتكلفة إجمالية للمشروع تبلغ 114.2 مليون دولار أمريكي. ويحتوي منتجع لانكاوي الحائز على جوائز عديدة على 91 جناحاً فندقياً وفلل سكنية، ويقع ضمن 1.4 كم تمتد عبر شاطئ لانكاوي. ويحتل الفندق مساحة 182 ألف متر مربع وتم افتتاحه عام 2005م. تنوي المملكة للاستثمارات الفندقية توسعة المنتجع بإضافة أجنحة وفلل فخمة معدة للبيع

كمساكن تابعة لفورسيزنز ويتوقع أن تصل التكلفة الإجمالية للتوسعة والتطوير إلى 35 مليون دولار ومن المقدر أن يتم الانتهاء منها في الربع الأخير من عام 2008م.